تتار القرم يحيون ذكرى تهجيرهم ... رغم محاولات القوات الروسية لتفريق تجمعاتهم

الازمة الاوكرانية تراوح مكانها ... و تحذيرات أممية من الوصول إلى «نقطة اللاعودة»

جانب من احتفالات تتار القرم امس

عواصم - وكالات : قال مساعد امين عام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، إن اوكرانيا تقترب من «نقطة اللاعودة» بسبب تصاعد التوتر بين قوات الأمن والانفصاليين الموالين لروسيا.

وقال سيمونوفيتش لـ«بي بي سي» إن الأزمة تعيد إلى ذاكرته ظروف ما قبل الحرب في بلده، كرواتيا، عام 1990.

وتشير التقارير الواردة من شرقي اوكرانيا إلى استمرار المواجهات بين القوات الحكومية والانفصاليين المسلحين.

ولم يشارك الانفصاليون في المحادثات التي يتوسط فيها الاتحاد الاوروبي لنزع فتيل الأزمة.

كما عينوا الكسندر بورودای رئيسا لـ«وزراء ما اطلقوا عليه «جمهورية دونستيك الشعبية» يوم السبت.

وقال بورودای إن إقليم الحكم الذاتي في دونستيك سوف يتقدم بطلب للانضمام لروسيا.

ويسيطر الانفصاليون على المباني الحكومية في مدن عدة جنوب شرقي وجنوبي أوكرانيا.

وخلفت المواجهات بين الفريقين عشرات القتلى في الأسابيع الأخيرة.

ومن المتوقع انتخاب رئيس أوكراني جديد في 25 مايو.

وقال سيمونوفيتش لـ«بي بي سي»: «ما أخشاه أن البلاد تتوجه إلى نقطة اللا رجعة إن لم يُتخذ موقف حاسم وفوري».

وتقول الأمم المتحدة إنها وثقت العديد من حوادث التعذيب والقتل والاعتداء في جنوبي أوكرانيا وشرقيها ورغم ارتكاب الاعتداءات على الجانبين، إلا أن سيمونوفيتش يقول إن معظمها وقعت بأيدي الانفصاليين.

وأضاف انه يأمل أن تُجرى الانتخابات الرئاسية في موعدها، لكنه قال إن ذلك سيكون «بالغ الصعوبة».

كما قال: «أؤمن أن هناك نافذة أمل يجب استغلالها» وإنها تُغلق.

وأجرى الانفصاليون استفتاءات في دونستيك ولوهانسك، واعلنوا فوزهم بأغلبية كاسحة. بينما ترى الحكومة الأوكرانية في كييف والدول الغربية أنها استفتاءات غير قانونية. ويقول مراسلون إن الجانبين يتمادیان في الصراع.

وترفض الحكومة الأوكرانية التفاوض مع الانفصاليين المسلحين، وسلطات الحكم الذاتي أعلنت تعليق المحادثات حتى تنهي كييف ما سمته «احتلالها» للشرق.

واكتسبت الحركة الانفصالية في شرقي البلاد زخما بعد إعلان موسكو موافقتها على انضمام شبه جزيرة القرم، ذات الغالبية الروسية، إلى الاتحاد الروسي في مارس.

وجاء ذلك بعد إطاحة الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش، إثر احتجاجات واسعة مناهضة له بالعاصمة كييف في فبراير

ميدانيا حاولت المروحيات العسكرية الروسية تفريق مسيرات حاشدة لأبناء عرقية التتار في اقليم القرم المنضم حديثا لروسيا.

وحلقت المروحيات على ارتفاع منخفض فوق عدة مسيرات اطلقها التتار لإدانة ذكرى ترحيلهم بشكل جماعي من موطن أبائهم في شبه جزيرة القرم على يد الزعيم السوفيتي الأسبق جوزيف ستالين.

وكان ستالين قد هجر التتار وسط عرقيات أخرى من القرم قبل 70 عاما إلى اماكن أخرى في بلدان وسط اسيا ضمن ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتي.

ويعارض الغالب التتار عملية الانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا والتي تمت قبل نحو شهرين ولايعترف بها الغرب.

وتظم التتار عدة مسيرات في القرم أكبرها في باكشيسراي وسيمفروبول وضمت كل منها مالايقل عن 10 الاف شخص لكن أصوات المروحيات طغت على اصوات المتحدثين بحيث لم يكن ممكنا الإستماع إلى الكلمات التي القاها قادة المسيرات.

وردا على اصوات الطائرات قام المشاركون في المسيرات بترديد عبارات التمجيد لزعيم التتار التاريخي مصطفى جميليف والذي منعته السلطات الروسية من دخول القرم في وقت سابق.

وكان مايقرب من ربع مليون تتري قد هجروا من القرم خلال حقبة الأربعينات من القرن الماضي إلى عدة دول في وسط أسيا ابرزها اوزبكستان.

وخلال فترة التهجير تعرض نصف المهجرين تقريبا إلى الموت بينما لم تتمكن الأسر الناجية من العودة إلى ديارها في القرم إلا في حقبة الثمانينات بعد تغريبة استمرت ما يقرب من 50 عاما.

ويشكل التتار حاليا ما يقرب من 12 بالمائة من إجمالي عدد السكان في شبه جزيرة القرم. وكانت سلطات القرم الحالية قد أصدرت قرارا قبل يومين بمنع التجمعات وبررت ذلك بمحاولة تجنب اعمال عنف محتملة لكن زعيم التتار في القرم رفعت شوباروف ادان القرار واعتبره مخالفا لحقوق الإنسان..

عراقجي: برنامجنا الدفاعي خط أحمر وغير قابل للمساومة

إيران تغازل «5+1» بالتوصل الي اتفاق نووي شامل

جودا فريف وكاثرين اشتون

عواصم - وكالات : أكد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أن التوصل إلى اتفاق نهائي مع القوى العالمية بشأن ملفها النووي «لا يزال في المتناول».

وأوضح ظريف على موقعه على موقع تويتر للتواصل الإجتماعي قائلا «الاتفاق ممكن لكن الأوهام ينبغي أن تختفي، لا ينبغي تضييع الفرصة المتاحة مرة أخرى».

وتأتي تعليقات وزير الخارجية الإيراني في أعقاب انتهاء الجولة الرابعة من المفاوضات النووية مع القوى العالمية وهي بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة أي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا «5+1» في العاصمة النمساوية فيينا.

وذكرت التقارير أنه لم يحدث سوى تقدم طفيف في هذه المباحثات.

ويتهم الغرب إيران بأنها تسعى إلى إنتاج سلاح نووي لكن هذه الأخيرة تصر على أن برنامجها النووي صمم لخدمة أغراض سلمية بحتة.

وكانت إيران توصلت يوم 20 يوليو الماضي إلى اتفاق مؤقت مع القوى العالمية بشأن تخفيض مستويات تخصيب اليورانيوم في مقابل رفع بعض العقوبات التي فرضها الغرب عليها.

ومن المنتظر أن ينتهي العمل بهذا الإتفاق قريبا.

وتريد القوى الستة من إيران تقليص نشاطاتها النووية بشكل دائم لضمان عدم صنعها سلاحا نوويا.

وترغب إيران في رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والبلدان الغربية عليها لأن اقتصادها يعاني بشدة وأصبح في حالة شبه شلل.

وأصدر الطرفان بيانات اتسمت بنبرة لا تبعث على التفاؤل في أعقاب مباحثات فيينا.

وقال رئيس الوفد المفاوض الإيراني، عباس أراكشي، «الهوة واسعة جدا بحيث تعذر البدء في إعداد النص «الاتفاق النهائي». لم يحقق تقدما ملموسا».

وفي المقابل، قال دبلوماسي غربي رفض الكشف عن هويته «تظل الهوة واسعة «بين الطرفين». هناك حاجة في الحقيقة لأن يلتزم الجانب الآخر بالواقعية. لقد توقعنا مرونة أقل».

ومن المتوقع أن تستأنف المفاوضات بين الطرفين في فيينا خلال الشهر المقبل.

وعلي صعيد متصل قال مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إن البرنامج الدفاعي لبلاده غير قابل للتفاوض في المحادثات النووية بين بلاده ومجموعة «5+1».

وأضاف عراقجي، وهو أحد ابرز المفاوضين في الملف النووي الإيراني، في تصريح للتلفزيون الإيراني: «إن أي تقدم ملموس لم يتحقق في المفاوضات النووية التي جرت في فيينا أخيرا حول مسودة النص للاتفاق النهائي الشامل». وأشار إلى أن سوف فيينا تستضيف الجولة الخامسة من المحادثات النووية المقبلة خلال الفترة من 16 إلى 20 يونيو المقبل.

يذكر أن الجولة الرابعة من المفاوضات النووية انتهت يوم الجمعة في فيينا بعد ثلاثة أيام من دون تحقيق تقدم ملموس في صياغة مسودة الاتفاق النهائي بين الجانبين.

وتضم مجموعة «5+1» الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهي الولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا، إضافة إلى ألمانيا.

اليونان: الناخبون يجددون رئاسات مجالسهم البلدية والإقليمية

طفلة تضع بطاقة اقتراع والدتها في الصندوق امس

اثينا - وكالات: توجه اليونانيون امس الى صناديق الاقتراع في الدورة الاولى من انتخابات محلية يراها التحالف الحاكم بين اليمين والاشتراكيين بزعامة انطونيس ساماراس اختبارا في منتصف الولاية، في مواجهة حزب سيريزا اليساري المتشدد، ومقياسا سياسيا قبل الانتخابات الاوروبية.

ودعي عشرة ملايين شخص الى انتخاب 325 رئيس بلدية و13 رئيسا اقليميا، لكن الانظار كلها متجهة نحو اللون الذي سيطغى على الخارطة الانتخابية: الازرق العائد للحزب المحافظ بزعامة رئيس الوزراء او الاحمر العائد لحزب سيريزا بقيادة الكسيس تسيبراس.

وتعود اخر مواجهة بين الحزبين الى الانتخابات التشريعية في يونيو 2012 التي جرت في مناخ متوتر بسبب احتمالات خروج اليونان من منطقة اليورو.

وراى اليسار المتشدد الذي بلغت شعبيته في تلك الفترة اقل من نسبة 5 بالمئة من الاصوات، نفسه يحتل الموقع الثاني في البلد مع 27 بالمئة من الاصوات وراء حزب الديموقراطية الجديدة «يمين» مع نسبة 30 بالمئة.

وبعد مرور سنتين، اختفى شبح الافلاس ويفترض ان يطوي البلد في الاشهر المقبلة صفحة ستة اعوام من الانكماش الاقتصادي، لكن استمرار انتهاج سياسة تقشف صارمة والارتفاع في معدل البطالة الى اكثر من 26 بالمئة اثرا سلبا على رصيد ائتلاف انطونيس ساماراس الذي يتولى الحكم مع الاشتراكيين.

واعتبر توماس غيراكيس مدير معهد مارك للاستطلاع ان «تصويت اليوم «الاحد» قائم على خصائص محلية لكنه في العمق اختبار قوة بين الذين يتساءلون حيال سياسة الحكومة والذين يأملون في توجيه رسالة احتجاج».

وفي حال تركز التصويت المحلي على الثنائية بين حزب الديموقراطية الجديدة وسيريزا، فان منافستهما الحادة في استطلاعات الرأي، بحدود 20 بالمئة من الاصوات، تشهد ايضا على تشتت المشهد السياسي اليوناني بعد عقود من الثنائية الحزبية.

وقبل انفجار ازمة الديون في نهاية 2009، جمع المحافظون والاشتراكيون في حزب باسوك حوالى 80 بالمئة من الاصوات. وشهدت هذه الانتخابات البلدية والاقليمية ازديادا كبيرا في عدد المرشحين المستقلين.

وفي ابرز مدينتين في البلد، اثينا وتيسالونيكي، هناك مرشحان يأتيان بخوضان الانتخابات بصفة حرة، هما جورج كامينيس ويانيس بوتاريس على التوالي، وقد انتخبا في 2010 بدعم يسار الوسط، ويتقدمان بشكل كبير على خصومهما.

وبين المرشحين لرئاسة بلدية اثينا، هناك ايضا ايلياس كاسيداريس النائب والمتحدث باسم حزب النازية الجديدة «الفجر الذهبي» الذي يتهمه القسم الاكبر من نواب الحزب بالمشاركة في «تنظيم اجرامي» على اثر عمليتي قتل نسبتا الى اعضاء في الفجر الذهبي.

مالي تعلن الحرب علي الانفصاليين الطوارق

كيدال - وكالات : قال موسى مارا رئيس وزراء مالي إن بلاده في حرب مع انفصاليي الطوارق المسلحين.

وصرح بذلك بعد ان ذكر مسؤولون أن متمردين هاجموا مكتب حاكم كيدال في شمال البلاد يوم السبت وخطفوا نحو 30 موظفا.

واضاف لرويترز اثناء الليل داخل قاعدة عسكرية في بلدة كيدال لجا إليها بعد اندلاع القتال «مع وضع اعلان الحرب هذا «الهجوم» في الحسبان فان مالي من الآن فصاعدا في حرب... وسنعد الرد المناسب لهذا الموقف..»وقال أداما كاميسوكو حاكم كيدال يوم الاحد إن انفصاليي الطوارق خطفوا نحو 30 موظفا خلال القتال الذي أصيب فيه أيضا 23 جنديا حكوميا.

واندلع القتال في وقت مبكر من صباح السبت قبل وصول مارا الذي يزور كيدال للمرة الأولى منذ تعيينه الشهر الماضي. ويسعى مارا لاحياء محادثات السلام التي تاجلت لفترة طويلة مع الجماعات المسلحة في الشمال.

وقال كاميسوكو لرويترز «خطف المهاجمون نحو 30 من موظفينا المدنيين بعد ان هاجموا مكتب الحاكم. واصيب 23 بينهم ثلاثة إصابتهم بالغة ونقلوا بواسطة طائرة هليكوبتر..»

وشاهد مراسل لرويترز يسافر مع مارا جثة جندي نقلت إلى القاعدة العسكرية.

وذكر مصدر عسكري أن المعركة المسلحة اندلعت بعد أن هاجم مقاتلون في سيارتي نقل صغيرتين نقطة تفتيش تابعة للجيش أمام مكتب الحاكم.

وقال متحدث باسم الطوارق إن الجيش هو الذي بادر بالهجوم وفتح النار على مجموعة من الكتائب التابعة للطوارق بعد عدد من الاحتجاجات المؤيدة للاستقلال في البلدة.

في أعقاب موجة عنف قوية خلفت قتيلين و أكثر من 140 جريحا

الصين تجلي رعاياها من فيتنام ... وتصوب سهام انتقاداتها إلى حكومة هانوي

جانب من الاحتجاجات المناهضة للصين في فيتنام

بكين - وكالات : قررت الصين إرسال خمس سفن لإجلاء رعاياها من فيتنام عقب اندلاع موجة من الاحتجاجات المعادية للصين.

وكانت الحكومة الصينية قد اجلت 3000 من عمالها عقب أعمال الشغب الدامية التي شهدتها فيتنام ردا على قيام بكين بنصب منصة للتنقيب عن النفط في منطقة متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

وأفادت وكالة الأنباء الصينية الرسمية «شينخوا» بأن السفينة الأولى أبحرت يوم الأحد، بينما اقلعت طائرة من فيتنام وعلى متنها 16 مصاب صيني في حالة حرجة.

وأعربت السلطات الصينية عن قلقها لأن الحكومة في هانوي لم تتخذ الإجراءات الكافية لكبح جماح المحتجين.

وقتل صينيان اثنان وأصيب 140 بجروح في أعمال الشغب التي اندلعت ردا نصب منصة للتنقيب.

ووصف الأمريكيون هذه خطوة من جانب الصين بأنها «استفزازية».

ودعت الحكومة الفيتنامية السبت إلى عودة الهدوء وإنهاء الاحتجاجات.

لكن مجموعة من المتظاهرين دعوا للخروج مجددا في المدن الكبرى الأحد.

وفرقت السلطات عددا من التظاهرات المناهضة للصين في مدينتي هانوي وهو تشي مينه.

وأعلن مسؤولون أن أية «أعمال غير مشروعة» سيتم التصدي لها إذ أنها «تؤثر» على استقرار وأمن البلاد.

لكن الصين أعلنت على لسان مسؤول أمني بارز أنها «غير راضية عن فشل هانوي في التصدي للعنف».

وأضرم الأشخاص الذين قاموا بأعمال الشغب النار في 15 مصنعا أجنبيا، وهاجموا المئات من المصالح الأجنبية الحيوية بالنسبة للاقتصاد الفيتنامي في ثلاثة اقاليم.

وقد تأثرت المصالح التايوانية بشكل خاص بأعمال الشغب، إذ لم يفرق المشاغبون بين تايوان والصين.

وأجبرت أعمال الشغب المئات من الصينيين والتايوانيين على الهرب من فيتنام.

يذكر أن حجم التبادل التجاري بين الصين وفيتنام يبلغ 50 مليار دولار في السنة، ولكن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين يشوبها التوتر إذ يشعر الفيتناميون بالحنق على الصين التي كانت تهيمن على بلادهم قبل مئات السنين.

ويقول المراسلون إن الهجمات أثارت قلق السلطات، إذ تعتمد هانوي بشكل قوي على الاستثمارات الأجنبية لتحقيق نمو اقتصادي.

وتشاطرت الصين السلطات الفيتنامية باتخاذ إجراءات أقوى للتصدي لأعمال الشغب.

وأوردت وكالة شينخوا على لسان مسؤول أمني يوم السبت إن الصين «غير راضية عن فشل السلطات الفيتنامية في التصدي بقوة لمنع تصاعد الأزمة».

وتصر الصين على استكمال التنقيب في المنطقة غرب جزر بارسيل، التي تسيطر عليها الصين وتطالب بها كل من فيتنام وتايوان.

ويقول المراسلون إن الروح الوطنية اجتاحت فيتنام بهذا الشأن. وبحسب مراسلون فإن معظم العمال الصينيين الذين أجلوا من فيتنام يعملون في مصانع أو مشروعات إنشائية مملوكة للصين.

بعد فوز حزبه الساحق في الانتخابات التشريعية

الهند: مودي يبدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة

نيودلهي - وكالات : بدأ رئيس الوزراء الهندي المنتخب ناريندرا مودي امس مشاورات مع قادة حزبه القومي الهندوسي تمهيدا لتشكيل حكومته التي يتوقع ان تشكل انحرافا كبيرا نحو اليمين في الهند.

وغداة يوم من المهرجانات والمراسم الدينية في كافة ارجاء الهند للاحتفال بالفوز الساحق لحزب بهاراتيا جاناتا «حزب الشعب الهندي» في الانتخابات التشريعية، عزل مودي نفسه داخل مكتبه لتحضير فريقه الحكومي.

وبحسب مشاهد بثها التلفزيون، كان بي. اس. ياديوراپا الذي ينتمي الى حزب بهاراتيا جاناتا ويترأس حكومة ولاية كارناتاكا «جنوب» احد اول من التقاهم مودي امس في دلهي.

واعلن براداش جافاديكار احد قادة حزب بهاراتيا جاناتا لوكالة فرانس برس ان «اناسا من مختلف التيارات والاتجاهات يلتقون مودي»، رافضا اعطاء تفاصيل حول اسمائهم. وسيتولى مودي الذي يحكم ولاية غوجارات التي يتحدر منها منذ 13 عاما، مهامه على راس الحكومة الهندية خلال الاسبوع. وقد فاز بائع الشاي السابق في الانتخابات التشريعية مسجلا اكبر نسبة تقدم يحققها حزب في ثلاثين عاما. وبحسب ارقام اللجنة الانتخابية، فقد فاز بهاراتيا في 274 دائرة من اجمالي 543 دائرة.

وحزب بهاراتيا جاناتا، التشكيل القومي الهندوسي اليميني، الحق هزيمة كبيرة بحزب المؤتمر الذي تتزعمه عائلة غاندي التي لم تتعود كثيرا على الجلوس في مقاعد المعارضة منذ الاستقلال في 1947.

ناريندرا مودي